

التقى نقابة المحرّرين وعدّد أولويات حكومته

سلام: القوى الإقليمية والدولية تؤيد انتخاب رئيس للجمهورية



سلام مجتمعاً إلى الوفد الأوروبي في السراي

أمل رئيس الحكومة تمام سلام أن يكون رئيس الجمهورية المقبل «صناعة لبنانية بحثة كما كانت حكومة المصلحة الوطنية»، ولقت الي «أن مواقي القوى الإقليمية والدولية التي تؤثر في الشأن اللبناني مؤيدة لانتخاب الرئيس». وفي حديث نشره مجلة «الأمن العام» في عددها السابع: «لم المس حتى الآن سوى تأكيد الرغبة في رؤية لبنان وقد أنجز هذا الاستحقاق الكبير الذي يشكل العلامة الأبرز من علامات الاستقرار السياسي وحسن انتظام عمل المؤسسات». وأكد «أن الحكومة لا تريد فرغاً في الرئاسة الأولى وتستعمل كل ما في وسعها من أجل تهيئة الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها».

وقال سلام بما انتهى إليه تأليف الحكومة وهو «الغالب بعض الممارسات غير الدستورية» من خلال إلغاء ما يُسمى الثلث الضامن أو المعطل واعتماد مبدأ المداورة في توزيع الحقائق». وكشف أنه طلب من الوزراء الانتقاء المرف الذي يرتدي طابع الأولوية القصوى من بين الملفات المطروحة، ويمكن إنجاز في الفترة القصيرة من عمر الحكومة».

وقارن بين تأليف حكومته وبين الحكومات السابقة، مشيراً إلى «أن اللبنانيين تمكنوا بانفسهم من تأليفهم من دون مؤتمرات خارجية أو مؤقدين أو رسائل حملها سفراء أو لقاءات جرت هنا وهناك»، وقال: «إنها صناعة لبنانية، لكن المهم أن تكون عالية الجودة ومتمينة ومينعة وقادرة على التحمل».

وإذ وصف ملف المنازحين السوريين بأنه الأصب، اعتبر أنه «لا حل عسكرياً في سوريا لأن الحقل الحقيقي لن يكون إلا سياسياً على رغم تعذر مفاوضات جنيف». وأشاد بالمؤسسات الأمنية ودورها وقدراتها وجوهرتها العالية التي تتصو بكفاءة كبيرة جداً لكثير من الأوضاع الأمنية. لكنها في حاجة إلى غطاء سياسي لتقوم بمهمتها بقوة أكثر، وغطاء قادر على أن يمتص الارتدادات الأمنية

على مستوى المواطنين والمجتمع ويستوعبها». وأكد سلام أولويات حكومته على الصعيد الاقتصادي والاجتماعية والمالية، وأبرزها إصدار سندات خزينة وتشجيع الاستثمارات وملفات الطاقة وسلسلة الربط والرواتب ومشروع قانون الموازنة العامة. وتوقف عند ملفين رئيسيين هما قانون الانتخاب وانتخابات رئاسة الجمهورية، وقال: «كنت صار أقل سوءاً، وبعد نقلها إلى أصبح أقل سوءاً، واعتقد أنه لن يشهد نقلة نوعية وفتح صفحة جديدة إلا بعد إجراء الانتخابات الرئاسية».

وأشار إلى أن «العمل التشريعي في مجلس النواب، وأمن خلال نشاط مجلس الوزراء وبداية العمل المنتج من خلال ملء الشواغر في الدولة اللبنانية، إضافة إلى الخطط الأمنية التي تأخذ منحها الإيجابي وخصوصاً في مدينة طرابلس».

نقابة المحرّرين

وفي نشاطه، استقبل سلام مجلس نقابة المحرّرين برئاسة النقيب الياس عون الذي أشار إلى «أن رئيس الحكومة متفائل بالنسبة إلى الأوضاع اللبنانية، خصوصاً لجهة تنفيذ الخطة الأمنية التي قام بها الجيش اللبناني أخيراً في

وطالب أبي رميا الرئيس سلام بإيلاء منقلقة جبيل الأولوية في ما يتعلق بالمشاريع التي ستطرح على جدول أعمال مجلس الوزراء، فهناك الكثير من الأمور المطروحة على الصعيد الإنمائي إن كان بالنسبة إلى البنية التحتية والطرق».

سفيرة سويسرا

وتسلم سلام من سفيرة سويسرا في لبنان روث فلت، رسالة تهنئة من الرئيس السويسري بنيل النقة. وعرض مع سفير اليابان في لبنان سيشي أوتسوكا، الأوضاع والتطورات .

وفد أوروبي واستقبل رئيس الحك

ومة وفداً من المشاركين في مؤتمر تعزيز الكفاءات في مواجهة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والإشعاعية والنووية تتقدمهم سفيرة الاتحاد الأوروبي في لبنان أنجلينا إيخهورست، ورئيس وحدة جهاز المساهمة في السلام والاستقرار «الإمان النووي» في الاتحاد الأوروبي أريان فنديمير، ومديرهية الرئاسة الجمهورية، للطاقات الذرية بلال النصولي والأمين العام للمجلس الأعلى للدفاع اللواء الركن محمد خير الذين ناقشوا معه جدول أعمال المؤتمر الذي انعقد في السراي الحكومية.

كما بحثت سلام في قضية المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى مع الوزير السابق عمر مساوي الذي تمتع «أن ينهي المسؤوليات التي تقع علينا في ما يتعلق بإعادة تأهيل وتطوير المؤسسة والمجلس الشرعي بعد ذاته ودوائر الأوقاف عموماً».

ومن زوار السراي: الوزير السابق شبيب قزطياوي، النائب السابق محمود عواد، مدعي عام التمييز القاضي سمير حمود، وفد من مجلس الإنماء والإعمار برئاسة نبيل الجسر، ووفد من جمعية مستوردي السيارات في لبنان برئاسة سمير حمصي.

لجنة التواصل النيابية تابعت لقاءاتها

مكاري: سنحضر جلسة الانتخاب وملتزمون بمشرح 14 آذار



لجنة التواصل عند مكاري

تأبعت لجنة التواصل النيابية المكلفة من رئاسة مجلس النواب، التشاور مع الكتل النيابية بشأن الاستحقاق الرئاسي، لقيادتها أمس وزارت نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري، الذي قال بعد اللقاء: «بعد تجربة الجلسات النيابية التشريعية التي كانت منتجة، أمل أن تبقى هذه الحماسة وهذه الإنتاجية متراقة مع هذا المجلس لإنتاج رئيس جمهورية جديد للبنان». ويأذن الله، ستكون موجودين في جلسة الانتخاب. لأن هذا واجب وطني تجاه الشعب اللبناني، واللبنانيون جميعاً ينتظرونه لما فيه مصلحة البلد».

وأضاف: «نريد رئيساً قوياً بوطنيته وتمسكه بالسيادة وبمشروع الدولة، رئيساً قوياً بقدراته، نبني معه دولة المؤسسات، بدعم الجيش والاقتصاد الوطني وبحفاظ على الليرة اللبنانية».

ورداً على سؤال حول موقفه من ترشح رئيس القوات اللبنانية، سمير جعجع، أجاب مكاري: «هناك مرشحون كثر لهذا الموقع، وهناك توجهات سياسية تجاه كل مرشح، وأنا في النهاية جزء من فريق 14 آذار، وبالتالي ساكون مع من يدعمه هذا الفريق، وسنرى موقف الرئيس سعد الحريري من هذا الموضوع».

كما زارت اللجنة كلا من النائب نقولا فتوش، ورئيس حزب الوطنيين الأحرار النائب دوري شمعون.

لقاء بين حزب الله والوطني الحر

السيد: لتأمين الظروف المواتية لإنجاز الاستحقاق الرئاسي

بين الطرفين، مشيداً «بتضحيات المقاومة في سبيل رفعة وعزة الوطن، وبالمواقف الوطنية لقيادة حزب الله».

كما أشاد «بتضحيات اللبنانيين عموماً ومؤسسة الجيش بشكل خاص في مواجهة القتل والإجرام الذي تمارسه العصابات التخريبية المدعومة إقليمياً».

وأشار الوفد إلى «أن سياسة الانفتاح التي ينتهجها الوطني تأتي من المنطلقات نفسها التي جرى الحديث عنها والتي تهدف إلى بناء الثقة ومد جسور التعاون بين جميع اللبنانيين في سبيل مصلحة الوطن».

مختلف الأقرقاء في مواجهة العقلية الإقصائية والانعرالية، وتعزيز مفهوم التلاقي بين مختلف القيادات الوطنية لتتوحد في لبنان بوحدة أبنائه والتفافهم حول جيشهم ومقاومتهم التي صنعت العزة والمجد للوطن».

وقال: «إن اللبنانيين اليوم مدعوون لتعزيز قوة بلدكم من خلال دعم مؤسسة الجيش وحماية المقاومة، الذين يشكلان معا الأمل الحقيقي للشعب اللبناني للحفاظ على السيادة والاستقلال وحماية الأرض والكرامة والإنسان».

من جهته، شدّد وفد التيار الوطني الحر «على منانة التحالف القائم

أكد رئيس المجلس السياسي في حزب الله السيد إبراهيم أمين السيد موقف حزب الله الداعم لإجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، وضرورة العمل لتأمين الظروف المواتية لإنجاز هذا الاستحقاق الوطني والدستوري».

وخلال استقباله وفداً من التيار الوطني الحر برئاسة مسؤول العلاقات السياسية مع الأحزاب د. بسام الهاشم، أكد السيد أهمية الدور الذي تلعبه وثيقة التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر في صوغ «رؤية سياسية جديدة في لبنان تهدف إلى فتح آفاق المشاركة والحوار بين

بدا السياق نحو القصر الجمهوري فعلياً بالأس، وافتتح رئيس القوات اللبنانية، سمير جعجع الماراتون الرئاسي، وذلك بعدما «حسمت كتلة النيابية في اجتماع استثنائي» عقدته أمس، قرارها بمعزل عن خلفائها في قوى الرابع عشر من آذار بالإعلان عن ترشيح جعجع، الذي قال خلال الاجتماع: «إن الخطوة التي نحن بصدد مناقشتها واتخاذ القرار النهائي بشأنها، يمكن أن تشكل مقترفاً مهماً في تاريخ لبنان، من هنا حجج المسؤولية والمصلحة على عاتق كل منكم في اتخاذ القرار الصائب».

وأكّد جعجع أنه سيدخل إلى قصر بعيداً، في حال فوزه، «بالخطاب السياسي ذاته مع ما يترتب على ذلك من مسؤولية إضافية».

كرامي

وقد برزت العديد من المواقف الرافضة والمعتزّة على ترشيح جعجع للرئاسة الأولى، كان أبرزها موقف الوزير السابق فيصل كرامي الذي طالب بالطيريك الماروني مار بشرارة بطرس الراعي ب«موقف تاريخي يتلاءم مع الأدوار التي لعبها أسلافه الكبار في حفظ لبنان والموارثة خصوصاً».

وقال كرامي في بيان أمس: «في هذا اليوم الأسود من تاريخ لبنان، نجح قاتل رشيد كرامي في تقديم الصورة النموذجية لدى الأندحار الأخلاقي الذي وصلت إليه أسس العقد الاجتماعي اللبناني والقيم التي تأسس عليها هذا الوطن». وأضاف: «لقد جمع الحكوم بالإعدام والخارج من السجن بعفو غير دستوري وغير قانوني، أركان حزبه العروبي المقاوم العائش للبنان ولأنشقاء العرب، وربما صدر عن المديرية العامة للأمن العام العدد السابع من مجلة «الأمن العام»، وفيه مقابلة مع رئيس الحكومة تمام سلام الذي أمل في انتخاب رئيس جديد للجمهورية يكون «صناعة لبنانية»، متطلعاً إلى إجراء الاستحقاق في موعد «الحؤول دون الفراغ». وابتدئ خشيته من «فقدان السيطرة على ملف النازحين السوريين». وفي العدد أيضاً يتحدث الوزير السابق ميشال اده عن تجربته في انتخابات رئاسة الجمهورية منذ عام 1982 حتى عام 2007، وموقفه من الاستحقاق الحالي ونظرة إلى مواصفات الرئيس الجديد والظروف التي تحيط بانتخابه».

العدد السابع من «الأمن العام»

الرئيس حسين الحسيني والوزيرين السابقين خالد قيباني وإبراهيم نجار، وتطوير التشريعات وبرامج الحماية مع النائب غسان مخبّر والوزير السابق زياد بارود، وواقع المياه في لبنان الذي يندثر بالتصحر، إضافة إلى تحقيقات عن مركز الأمن العام في المصنع، ومكتب الشؤون القانونية والانضباط في المديرية، وتكريم اللواء إبراهيم في الجامعة الأميركية للعلوم والتكنولوجيا، والعيد العشرين لمركز الرعاية الدائمة، واليوم العالمي للمرأة، إلى الأيوام العالمية للتراث والمجتمع المدني والاقتصاد والثقافة والرياضة وإحصاءات الشهر».

ويروي المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم في حديث خاص وقائع الساعات الأخيرة من إطلاق راهبات دير معلولا والاتصالات الإقليمية التي أحاطت بإطلاقهن، ومراسل تحريرهن من بيروت إلى عرسال إلى جديدة يابوس. ويكتب اللواء إبراهيم في افتتاحية العدد «لبنان: الوطن الرسالة»، إضافة إلى مقالات مع الوزير الجديد للاقتصاد الآن حكيم، والمدير العام للتعليم العالي الدكتور أحمد الجمال، والمدير العام لوزارة الشباب والرياضة زيد خيامي. ويتضمّن العدد مواضيع تتناول التوافقية بين النص والممارسة مع

سجال بين خليل وكنعان على خلفية إيرادات رخص البناء

اللجان المشتركة تعود الاثنيّن لمتابعة درس السلسلة



اللجان المشتركة خلال اجتماعها

تعود اللجان النيابية المشتركة إلى الاجتماع يوم الاثنين المقبل لمتابعة درس مشروع قانوني السلسلة وتمويلها.

وتركز النقاش في جلسة أمس التي ترأسها نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري حول موضوع التمويل. فبعد أن ساد الغموض والاضطراب المقاربات العامة في بداية النقاش، دخل المعنيون مباشرة في الموضوع. طرح عضو كتلة الوفاء للمقاومة النائب علي فضال المشاركة بدرس مصادر السلسلة طالما أن الجميع متفقون على إقرارها.

ولفت أحد النواب الذين شاركوا في الجلسة إلى وجهتي نظر من الـ TVA الأولى رأت أن لا حل في تمويل السلسلة إلا برفع TVA إلى 15% مع إعفاء المواد الأساسية التي تتصل بالبطاقات الفيزية ونوي الدخل المحدود. أما وجهة النظر الثانية التي عبّر عنها نواب الوفاء للمقاومة، فتقول بصرف TVA إلى 15% على السلع الكمالية مع التوسع بالثقة السع الكمالية التي تضمنتها جدول أعمال اللجنة الفرعية.

وبأشرت بدرس مواد السلسلة، فبدأت بالمادة الأولى المتعلقة بالزيادات ورفع الرسوم الجمركية على قضايا عديدة، فلم يتمّ التوافق حولها فغلقت إلى جلسة الأسبوع المقبل. لصل إلى المادة الثانية التي تمت الموافقة على صيغة اللجنة الفرعية. كذلك أقرت المادة الثالثة التي جاءت منسجمة بين مشروع الحكومة وبين اقتراح اللجنة الفرعية. فيما أقرت المادة الرابعة مع تعديلات، فبوزارة المال طلبت التدقيق بالفروقات، مع الإيجاد إلى اعتماد الأرقام الأكثر احتياطاً.

وعدد من الخبراء. وبتنتيجة ذلك علفت المادة الخامسة بانتظار اجتماع وزير المال مع اللجنة المختصة.

بعد ذلك انتقل النقاش إلى المادتين السادسة والسابعة اللتين حذفتا، فيما أقرت المادة الثامنة على الرغم من اختلاف في تقدير الأرقام بين اللجنة الفرعية وبين وزارة المال، لتحذف المادة التاسعة لأنّ عاداتها ليست تمويل للسلسلة. وفي مؤتمر صحافي مشترك مع النائب كنعان بعد انتهاء الاجتماع أعلن وزير المال أنه تمّ الإجماع على سلمة وأحد خلال الجلسة من قبل كل القوى السياسية، وهي أننا أمام مطلب محق لإقرار السلسلة، ولم نسمع في النقاش والمداخلات وجهات نظر مختلفة، كان هناك



غريب وأعضاء هيئة التنسيق خلال المؤتمر الصحافي في المجلس



مشاركات جانبية بين بو صعب وبرّي وفضل الله